اقتصاد

ارتفاع التضخم في مصر

القاهرة ـ **عادل صبري**

اتجه منحى التضخم بأسعار المستهلكين إلى الصعود رسمياً، بعد تراجع نسبي استمر أربعة أشهر، ليصل إلى 26,2% في شهر أغسطس/ آب 2024، على أساس سنوي، مرتفعا من 25,7%، المسجلة في يوليو/ تموز 2024. وأعلن جهاز الإحصاء الحكومي في بيانه صباح أمس الثلاثاء، عن قفزة جديدة بمعدل التضخم بلغت 2,1% على أساس شهري مقابل 0,4%.

وبرر الجهاز ارتفاع التضخم، بزيادة أسعار الطعام والمشروبات بنسبة 29%، على أساس سنوي و1,8% عن شهر يوليو الماضي. سجلت أسعار الحبوب والخبز زيادة بنسبة 32,5%، والخضروات 44,2% والمشروبات 37,6% والملابس والأحذية 25,4%، والأقمشة 33,7%، والملابس الجاهزة 26,2%، والمياه 12,5%، والكهرباء والغاز ومواد الوقود 17,8%، والإيجار 7,8% والرعاية الصحية 25,6%، والنقل والمواصلات 29,8%، والاتصالات 12,6% والثقافة والترفيه 49,7%، والتعليم 12,3% والمطاعم والفنادق 31,4%، وخدمات العناية الشخصية والمتنوعة 20,8%.

بينت الإحصاءات تأثر أسعار كافة السلع والخدمات التي يشملها المؤشر بزيادة تكلفة النقل والمحروقات، التي زادت بنحو 20% يوم 27 يوليو 2024. وتجاهل البيان الإشارة لأي تأثير لزيادة أسعار الكهرباء التي تراوحت ما بين 17% إلى 40,1% لجمهور المستهلكين بالمنازل والقطاعات الصناعية والزراعية والخدمات، مع تعمد الحكومة تأجيل الإعلان عن الزيادة الجديدة بأسعار الكهرباء رسميا إلى يوم 6 سبتمبر/ أيلول الجاري، رغم بدء تنفيذ الأسعار الجديد المصدرة عن فواتير الاستهلاك وبطاقات الشحن المدفوع مقدما، منذ مطلع أغسطس/ آب الماضي. وجاءت الزيادة الكبيرة بأسعار السلع الغذائية خلال شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول في شكل موجات لم تهدأ.

وفقا لمحللي الأسواق، أثرت موجات الغلاء كالعادة بزيادة سعر الدولار مقابل الجنيه، رغم توافره في البنوك رسمياً أمام الموردين والمنتجين، بعمولة تدبير عملة تتراوح ما بين 5% على 14%، وفقاً لنوعية البنك والسلع المستوردة، ارتفعت وتيرتها بصورة هائلة مع تطبيق الحكومة لسياسات الرفع الدوري لأسعار الكهرباء والمحروقات والمياه ورسوم الخدمات العامة. ووفقًا لوكالة بلومبيرغ، فقد أدى قرار خفض دعم الوقود إلى تعطيل سلسلة من تباطؤ معدلات التضخم في مصر استمرت خمسة أشهر كانت تمهد الطريق لأول خفض لأسعار الفائدة منذ عام 2020. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات، أكبر مكون فردي لسلة التضخم، وعادت وتيرة الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى التسارع بارتفاع بلغ 1,8% الشهر الماضي بعد أن تباطأت في الشهر السابق إلى زيادة بلغت 0,3 %. وارتفعت بنسبة سنوية بلغت 29%، مقابل 29,7% في يوليو.

وتمضي الحكومة الجديدة التي عيّنها الرئيس عبد الفتاح السيسي في يوليو الفائت، في خطط الحكومة التي وعدت بها منذ فترة طويلة لكبح الإنفاق. وقد أعقبت الزيادة التي بلغت 300% في أسعار الخبز المدعوم في يونيو/حزيران برفع مجموعة من منتجات الوقود بما يصل إلى 15% نهاية يوليو وتذاكر المترو 25 إلى 33% في بداية أغسطس، إضافة إلى زيادة تعريفة الكهرباء.

الدولار يستقر والين يتراجع

استقر الدولار أمس الثلاثاء، في حين نزل الين قليلاً عن أعلى مستوى في شهر في تعاملات حذرة مع ترقب المستثمرين لبيانات تضخم أميركية وإعادة تقييم توقعات بخفض كبير للفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) في الأسبوع المقبل. ولم يوفر تقرير وظائف نشر يوم الجمعة الماضية وتضمن أرقاماً متباينة صورة واضحة بخصوص ما إذا كان المركزي الأميركي سيخفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أو 50 نقطة أساس في اجتماع السياسة النقدية يومي 17 و18 سبتمبر/ أيلول. ويترقب المستثمرون تقرير أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة تلمّساً لمزيد من المؤشرات، على الرغم من أن المركزي الأميركي أوضح أن التركيز ينصب على التوظيف أكثر من التضخم.

(Getty)

لقطات

عدد رخص البناء في قطر ينخفض 2,7%

انخفض عدد رخص البناء الصادرة في دولة قطر خلال شهر أغسطس/آب 2024 بنسبة 2,70% على أساس شهري. بلغ عدد رخص البناء الصادرة في الشهر الماضي 721 رخصة، مقابل 741 رخصة في يوليو/تموز 2024، وذلك بحسب بيان المجلس الوطني للتخطيط، امس. تأتي بلدية الريان في مقدمة البلديات من حيث عدد رخص البناء الصادرة، إذ اصدرت 235 رخصة، تتبعها بلدية الظعاين بـ147 رخصة، تتبعهما بلدية الدوحة بعدد 123 رخصة، وبلدية الوكرة بعدد 96 رخصة. وجاءت باقي البلديات بواقع 49 رخصة في بلدية أم صلال.

اللقاء الأول للحديد والصلب في الرياض

ينظم اتحاد الغرف السعودية، ممثلاً باللجنة الوطنية لصناعة الحديد والصلب، بالرياض، الاثنين المقبل، فعاليات اللقاء الأول للحديد والصلب، ويشكل هذا الحدث الاقتصادي المتخصص في صناعة الحديد والصلب أهمية كبيرة، في ظل ما تشهده المملكة ودول المنطقة والعالم من تطورات مؤثرة على هذه الصناعة التي تعد الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية، وفقاً لوكالة الانباء السعودية «واس». واوضح رئيس اللجنة الوطنية لصناعة الحديد، بندر بن عبد الله السليم، ان اللقاء الاول للحديد والصلب يعكس مساعي اللجنة في دورتها الجديدة لتعزيز مكانة صناعة الحديد والصلب.

شركة باناسونيك تنهي رعايتها للأولمبياد

انهت شركة باناسونيك اليابانية العملاقة للإلكترونيات رعايتها للالعاب الاولمبية والبارالمبية بسبب «اعتبارات إدارية»، وفقاً لما أعلنته في بيان لها أمس الثلاثاء. وقالت الشركة إنها اتفقت مع اللجنة الاولمبية الدولية على عدم تمديد شراكتهما عند انتهاء العقد الحالي في كانون الأول/ديسمبر المقبل. وذكرت باناسونيك في بيانها انها اصبحت «شريكاً عالمياً رسمياً للالعاب الاولمبية» في 1987، قبل توسيع الشراكة لتشمل الالعاب البارالمبية منذ العام 2014. لكنها قررت عدم تجديد العقد «بينما تراجع الشركة باستمرار كيفية تطور الرعاية مع اعتبارات إدارية أوسع».

الغلاء يعيد عمال المغرب للمطالبة بزيادة الأجور

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يترقّب العاملون في المغرب جولة جديدة من المفاوضات خلال سبتمبر/أيلول الجاري، بين ممثليهم في الاتحادات العمالية والحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، ويتوقع أن تشهد مطالب بزيادة الأجور، في ظل ارتفاع كلف المعيشة.

ويقول محمد الهاكش، الرئيس السابق لاتحاد الجامعة الوطنية للزراعة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه يتوجب على الاتحادات العمالية بالنظر للغلاء الذي تعرفه السلع والخدمات، الماضي في المطالبة بزيادة الأجور بشكل عام بمناسبة الحوار الاجتماعي الذي يسبق عرض مشروع قانون موازنة العام المقبل على البرلمان. ويؤكد الهاكش أن الزيادة العامة في الأجور تجد مبررها في التضخم المتراكم منذ عام 2022، رغم تراجعه في الفترة الأخيرة، حسب المندوبية السامية للتخطيط، وارتفاع كلفة المعيشة، حيث تتحمل الأسر تكاليف كبيرة، جراء إنفاقها الكبير، لتوفير قوتها اليومي، وضمان بعض الخدمات، مثل الصحة والتعليم. وحسب استطلاع للمندوبية السامية للتخطيط، رجحت 55,1% من الأسر تدهور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهراً، بينما تترقب 36% من الأسر استقراره، و9% تحسنه. وكان محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، قد قال مؤخراً إن الزيادات في الأجور التي كرسها الحوار الاجتماعي بمناسبة عيد العمال قبل ستة أشهر، تجد مسوغها في ارتفاع مستوى التضخم في العامين الماضيين، غير أنه يشدد على أن على تلك الزيادات يجب أن تعكس في المقابل تحسناً في الإنتاجية.

وكانت الحكومة قد أعلنت نهاية إبريل/ نيسان الماضي، عن زيادة أجور موظفي القطاع العام الشهرية بـ1000 درهم (100 دولار)، نصفها يُصرف اعتباراً من مطلع يوليو/تموز، والنصف الثاني اعتباراً من الشهر نفسه من العام المقبل 2025، إلى جانب رفع الحد الأدنى لأجور القطاع الخاص بنسبة 10%، بواقع 5% ابتداء من يناير/كانون الثاني من العام المقبل، و5% ابتداء من الشهر الأول من 2026. وتقرر كذلك تخفيض الضريبة على الدخل بمبلغ يصل إلى 400 درهم (40 دولاراً) شهرياً. ويبلغ الحد الأدنى للأجور قبل الزيادة المقررة، 3120 درهماً (312 دولاراً).

مقاطعة إسرائيل ضربات موجعة من النرويج

مصطفى عبد السلام

لعبت النرويج دورا مهما في إرباك إسرائيل اقتصاديا وتشويه مناخ الاستثمار فيها، والضغط عليها سياسيا منذ انطلاق الحرب الإجرامية على غزة؛ ورغم أن النرويج كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بإسرائيل في فبراير 1949، وأقامت علاقات دبلوماسية مع تل أبيب في ذلك العام، إلا أن موقفها من الحرب كان متميزا من حيث التصدي للهجمات الإسرائيلية الشرسة ضد أهالي غزة في المحافل الدولية، وتوجيه انتقادات لاذعة لمواقف وسلوكيات حكومة نتنياهو المتطرفة. وكانت النرويج في مقدمة الدول الأوروبية دعماً للقضية الفلسطينية منذ انطلاق الحرب، ففي 28 مايو الماضي اعترفت هي وإسبانيا وأيرلندا رسميا بدولة فلسطين، ما رفع عدد الدول المعترفة بها إلى 148 من أصل 193 دولة أعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة. ورداً على تلك الخطوة، ألغت إسرائيل اتفاقية كانت تُحول بموجبها أموال الضرائب الفلسطينية المعروفة بـ«المقاصة» إلى العاصمة أوسلو.

والنرويج هي أول بلد أوروبي يعلن عزمه اعتقال نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت، في حال صدور أمر باعتقالهما من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

على المستوى الاقتصادي، كان موقف النرويج متميزا؛ فقد أعلن الصندوق السيادي النرويجي، أكبر صندوق سيادي في العالم، أنه سيتخذ خطوات جدية لسحب استثماراته من إسرائيل والبالغة قيمتها 1,36 مليار دولار موزعة على 76 شركة وبنكاً. وسبق للصندوق أن سحب استثماراته من شركات مرتبطة أو تعمل داخل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

لم يتوقف الأمر على ذلك، فقد أعلن صندوق نرويجي ثانٍ هو صندوق المعاشات التقاعدية كيه أل بي KLP، إقدامه على خطوة مماثلة وسحب استثماراته من 16 شركة بسبب علاقاتها بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة، وهذه خطوة مهمة نظراً لأهمية الصندوق في سوق الاستثمار العالمي، حيث إن لديه استثمارات ضخمة في العديد من الدول وأصولاً بقيمة 95 مليار دولار. وهناك توقعات بسحب مؤسسات مالية نرويجية أخرى استثماراتها من بنوك وشركات إسرائيل وبورصة تل أبيب، خاصة مع تعرّضها لضغوط شديدة من قبل البرلمان النرويجي ومنظمات غير حكومية تطالبها بسحب الاستثمارات بالكامل من هناك.

ورغم الهجمة الإسرائيلية والغربية الشرسة ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» ووقف التمويل الأميركي والأوروبي المقدم لها، إلا أن النرويج وأصلت دعم المؤسسة، بل وأعلنت أنها ستقدم نحو 10 ملايين دولار كمساعدة إضافية للوكالة، وهو ما جعلها في دائرة استهداف حكومة نتنياهو.

ملف

مصارف عربية في مرمى الفساد والصراعات

باتت الدول العربية التي تعاني الصراعات وعدم الاستقرار، بيئة خصبة لنهب أموال المصارف، إذ فتحت حالة الفوضى وضعف الرقابة شهية ناهبي الأموال من أجل السطو على أموال المودعين وتهريبها أو استخدامها في عمليات مشبوهة، وعلى سبيل المثال فتح توقيف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والتحقيق معه ملف الفساد والاختلاسات الضخمة في القطاع المصرفي اللبناني. كما كشفت تطورات الأحداث عن مافيا ناهبي أموال المصارف في كل من السودان وليبيا واليمن ودول عربية أخرى

وقفة احتجاجية للمطالبة بالودائع المجمدة امام مصرف لبنان المركزي (جوزيف عيد/فرانس برس)

الصندوق الأسود لمصارف لبنان

توقيف رياض سلامة يفتح ملف الفساد في القطاع

يُعتبر رياض سلامة، حاكم البنك المركزي «سابقاً»، مهندس الانهيار المالي في لبنان والصندوق الأسود للمنظومة، ومالك أسرارها

بيروت ـ **رينا الجقال**

يتصدّر القطاع المصرفي في لبنان المشهد منذ أواخر عام 2019، إبّان نشوب أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخ البلاد وعلى مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، حسب وصف البنك الدولي، إذ انهارت العملة الوطنية وعمدت البنوك إلى احتجاز ودائع الناس ولا تزال، مع تحرير «فتاتٍ» منها، مع قيود وسقوفٍ شهرية.

وأضاعت مجموعة البنك الدولي في أكثر من تقرير لها على الأزمة اللبنانية، مشددة على ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو منصف، مع تأكيد ضرورة المضي قدماً في توزيع الخسائر المالية بصورة أكثر إنصافاً، للمساعدة في وضع الاقتصاد اللبناني على مسار التعافي.

وعمدت المنظومة السياسية والمصرفية، لا سيما كبار السياسيين والمصرفيين في لبنان، مع بدء «انبعاث» رائحة الأزمة إلى تحويل أموالها إلى الخارج، والتعتيم على الكارثة التي حلّت بأموال المودعين، وحتى عمرهم، قبل أن تنفجر القضية، وتضع البنوك يدها على الودائع، خصوصاً الدولارية منها، في وقتٍ حلّق فيه الدولار عالياً ودخلت السوق السوداء على الخطّ، وهوت قيمة الليرة وحلّ الغلاء الفاحش، مقابل تآكل رواتب الناس والموظفين.

وشهد الشارع اللبناني في مطلع الأزمة سلسلة اقتحامات للبنوك ومواجهات مع أصحابها وموظفيها بعدما لاتخاذ قرار الإضراب والإقفال أكثر من مرة، قبل أن يبدأ بعض المودعين بمحاولة أخذ أموالهم بالقوة، وعمد آخرون إلى سلك المسار القضائي، الذي توسّعت دائرته مع الوقت داخلياً، وخارجياً، ولا سيما أوروبياً. يُعتبر رياض سلامة، حاكم البنك المركزي «سابقاً»، مهندس الانهيار المالي في لبنان والصندوق الأسود للمنظومة، ومالك أسرارها، وهو يحاكم حالياً، وموقوفٌ وجاهياً، بواحدٍ من الملفات التي ارتبط اسمه بها ضمن قضايا الفساد والجرائم المالية.

وفرضت ثلاث دول؛ هي الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، عقوبات على سلامة، وأربعة آخرين مقرّبين منه، بسبب «التصرفات الفاسدة وغير القانونية التي ساهمت في انهيار حكم القانون في لبنان»، وذلك وفق تعبير وزارة الخزانة الأميركية.

واستهدف هؤلاء الأفراد على حدّ قول وزارة الخارجية الكندية لتورطهم في أعمال فساد كبيرة تشمل اختلاس أصول عامة لتحقيق مكاسب شخصية وتحويل الربح من الفساد إلى دول أجنبية.

وحول آخر تطورات التحقيق مع سلامة أصدر قاضي التحقيق الأول في بيروت بلال حلاوي، أول من أمس الاثنين، مذكّرة توقيف وجاهية بحق حاكم البنك المركزي السابق رياض سلامة، وذلك بعد الاستماع إليه في جلسة استمرّت لنحو ساعتين.

وعُقدت جلسة الاستجواب صباح أول من أمس، وسط إجراءاتٍ أمنية مشدّدة أمام قصر العدل في بيروت، حيث حضر سلامة مخفور البدين ودخل القاعة على وقع هتافات المتظاهرين الذين احتشدوا في محيط المكان مطالبين القضاء بتوقيفه وإنزال أشد العقوبات به، في ظلّ الجرائم المالية التي ارتكبها وسياساته التي أدت إلى انهيار العملة الوطنية واحتجاز ودائعهم في البنوك. وتحمّل جمعية المصارف في لبنان الدولة ومؤسساتها مسؤولية تبديد ما يزيد عن 121 مليار دولار من أصل 124 مليار دولار كانت مودعة في المصارف عشية 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، مشيرة أيضاً إلى أن مصرف لبنان أهدر على دعم التهريب والتجار والليرة حوالي 23 مليار دولار منذ بداية الأزمة من الموظفيات الإلزامية للمصارف.

> اختلاس أصول عامة وتحويل أموال منهوبة أبرز التهم

وبات القطاع المصرفي اللبناني منذ عام 2019 خارج المنظومة المالية العالمية، وبعيداً عن أداء دوره التقليدي، خصوصاً لناحية تقديم الخدمات والقروض، وامتنع منذ أغسطس/ آب 2023، مع تسلّم وسيم منصوري منصب حاكم البنك المركزي بالإنابة، عن إقراض الدولة، علماً أنّ هذا المسار الذي سلك لعقودٍ كان من أبرز أسباب الأزمة الراهنة.

في الإطار، يقول عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدنان رمال لـ«العربي الجديد» إنّ الفساد أثر بشكل كبير جداً على النظام المصرفي، وبانهياره انتقلنا إلى الاقتصاد أو التعامل النقدي. وبلغت رمال إلى أنّ «النظام المصرفي في لبنان بحالة فشل وانهيار، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ذلك، الفساد الإداري والسياسي والمصرفي والمالي، حيث إننا من جهة أمام فساد في النظام المصرفي وكذلك عدم كفاءة المصرفيين لإدارة المحفظات المالية والودائع التي كانت بعهدتهم وتم وضعها بتصرّف الحكومات المتعاقبة التي أهدرت جزءاً كبيراً من الأموال على مشاريع غير إنتاجية ومن خارج خطط إصلاحية شاملة، لعلّ أبرزها الكهرباء، القطاع الأكثر هدراً للمال العام»، مشيراً إلى أنّ «جميع المصارف الضخمة للدولة اللبنانية كانت تُموّل طوال السنوات الماضية من ودائع الناس».

ويضيف الاقتصادي اللبناني: «من الأسباب أيضاً تثبيت سعر صرف الليرة لأكثر من عشرين عاماً، وتسرّب الدولارات للخارج، سواء عبر الاستهلاك أو السفر، إلى جانب فوائد الدين العام، إذ إن المدفوعات السنوية للفوائد وعجز الميزانيات وصل إلى حدود ستة مليارات دولار»، لافتاً إلى أن «الفساد يؤدي إلى هروب الاستثمارات التي تأتي من الخارج أو الداخل، كما أن تصعيب عملية الحصول على تراخيص للمستثمرين، سواء من الأجانب أو العرب أو اللبنانيين، يؤدي إلى الإحجام عن الاستثمار، وتالياً عدم وجود نظام مصرفي فعّال».

بشير رمال إلى أنّ نتيجة عدم كفاءة المعنيين في القطاع والفساد حصل الانهيار الكامل للنظام المصرفي، وذهبت ودائع الناس من غير أن يُعرف مسارها، فهناك 88 مليار دولار ودائع، بينما الاحتياطات النقدية الموجودة هي بحدود 10,5 مليارات دولار». كذلك، يتوقف رمال عند طمع المصرف بفوائد الدين العالية عند تمويله الدولة اللبنانية، حتى إنّه أحجم عن تسليف القطاع الخاص وأقفل التسهيلات مقابل فتحها للدولة والاستثمار بسندات اليوروبوند وغيرها، من دون أن يوزّع أقله المخاطر والمحافظ كما تفعل القطاعات المصرفية.

اختلاس 40 مليون دولار

يراقب الشارع اللبناني تطورات التحقيقات القضائية مع حاكم البنك المركزي السابق رياض سلامة، التي تصدّرت المشهد منذ يوم الثلاثاء الماضي، تاريخ إصدار المدعي العام التمييزي القاضي جمال الحجار قرار توقيف سلامة بملفات اختلاس أموال بقيمة تقوف اربعين مليون دولار، وذلك قبل أن تعود هيئة القضايا في وزارة العدل وتدعي عليه وعلى كل من يظهره التحقيق تبعاً لادعاء النيابة العامة المالية عليه بجرائم الاختلاس وسرقة أموال عامة والتزوير والإثراء غير المشروع.

المنظومة المالية الليبية ضحية الصراع على السلطة

وقع القطاع المصرفي في ليبيا فريسة للصراعات الحادة على السلطة التي أدت إلى انقسامات مالية ساهمت في إنعاش الفساد ونهب الأموال

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تقع المصارف الليبية، سواء كانت بنوكاً خاصة أو حكومية، في قلب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالبلاد منذ ما يزيد عن عشر سنوات. ومع استمرار الصراع بين الفصائل المتناحرة والتنافس على السلطة بين الحكومات المتعاقبة، تفاقم الوضع المالي بشكل خطير وزادت المخاوف من تفاقم الفساد في القطاع المصرفي. وفي خضم الصراع السياسي الحاد بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، يعاني مصرف ليبيا المركزي من أزمة غير مسبوقة، تعكس مدى عمق الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد. ومنذ بداية النزاع بين المجلس الرئاسي وحكومة عبد الحميد الدبيبة من جهة، ومجلس النواب ومجلس الدولة من جهة أخرى، أصبح المصرف المركزي ساحة جديدة لصراعات السلطة وانقسامات السياسة.

نتيجة لذلك، تراجعت الثقة في النظام المصرفي، سواء من قبل المتعاملين معه، أو الأطراف الخارجية من تجار ومراسلين، وارتفعت معاناة المواطنين الذين يواجهون نقصاً حاداً في السيولة، وتدهوراً في قيمة الدينار الليبي، وتراجع مستوى الخدمات المصرفية المقدمة. عن أسباب هذا التراجع أكد المحلل الاقتصادي، عادل المقرحي، لـ«العربي الجديد» أن «استخدام مصرف ليبيا المركزي أداة في الصراع السياسي يعقد الأزمة. والأطراف المتنافسة تستخدم السياسات المالية لتحقيق أهداف سياسية ضيقة، مما يضر بالاقتصاد الوطني، ويزيد من معاناة المواطنين». وأشار إلى أن تحويل الأموال إلى المنطقة الشرقية وتجميد المقاصة بين الشرق والغرب المستمر منذ أكثر من عشر سنوات، يفاقم من المشكلة. وأوضح المحلل الاقتصادي أن توزيع كميات كبيرة من الأوراق النقدية المطبوعة بشكل غير قانوني، والمصنفة من قبل «مركزي» طرابلس بأنها مزورة، زاد من الطلب على الدولار في السوق الموازي، مما ساهم في تآكل قيمة الدينار الليبي، وانخفاض القوة الشرائية، فضلاً عن طباعة عملة مزورة نهاية عام 2023، ودخلت إلى الأسواق.

إلى جانب النزاع السياسي، يعاني القطاع المصرفي في ليبيا من فساد مستشر. في السياق، يقول عبد الناصر المليودي، المحلل المالي إنّ «الفساد المستشري في مؤسسات مثل مصرف ليبيا المركزي لا يؤدي فقط إلى إهدار الموارد، بل يعوق أيضاً أي جهود لتوحيد النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي». ويضيف أن الفصائل المتصارعة بين شرق وغرب ليبيا تستغل هذا الوضع، لتعزيز نفوذها على حساب استقرار النظام المالي، مما أدى إلى تدهور الوضع المالي في البلاد. في الغرب، فتحت حكومة الوحدة الوطنية الخزائن على مصراعيها خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث صرفت أموالاً تفوق حجم الموازنة بنسبة 66%، دون تحقيق أي تنمية حقيقية. بينما في الشرق، لجأت الحكومة المكلفة من مجلس النواب إلى الاقتراض من المصارف التجارية، مما أضر بسلامتها المالية. وأدى ذلك إلى خسارة خمسة مصارف، مما دفع المصرف المركزي إلى رفع رؤوس الأموال لإنقاذها من الإفلاس. وللأزمة المصرفية في ليبيا تأثيرات وخيمة في حياة المواطنين، حيث إن نقص السيولة وارتفاع التضخم أثرا سلباً بالقدرة الشرائية للمواطنين، بينما تواجه الشركات صعوبات كبيرة نتيجة تدهور قيمة العملة المحلية. كما أصبح النظام المصرفي ساحة لتصفية الحسابات السياسية، حيث يجري استخدام تجميد الحسابات وتقييد التحويلات أدوات لإضعاف الخصوم السياسيين، بالإضافة إلى التحكم في أسعار الصرف، لتحقيق مكاسب سياسية، على حساب استقرار الاقتصاد.

منذ عام 2014، يعيش مصرف ليبيا المركزي حالة من الانقسام بين فرعين متنافسين: واحد في طرابلس وآخر في بنغازي، ولكل منهما سياساته النقدية الخاصة. هذا الانقسام العميق أدى إلى اضطراب المعاملات المالية وصعوبة الوصول إلى السيولة، ما زاد من معاناة الاقتصاد الليبي المترنح. في هذا السياق، يقول المحلل الاقتصادي حسين البوعيشي لـ «العربي الجديد»: تجزئة مصرف ليبيا المركزي هي إحدى العقبات الرئيسية أمام الاستقرار المالي في البلاد. والانقسام بين طرابلس وبنغازي يعمق الأزمة، ويعزز الفجوة الاقتصادية بين شرق وغرب البلاد». ورغم توحيد إدارة المصرف في عام 2023، فإن النزاع السياسي لا يزال يلقي بظلاله على العمليات المالية. ووفقاً للبوعيشي، فإن الأزمة عادت للظهور مع انقلاب المجلس الرئاسي وحكومة الدبيبة على إدارة المصرف.

لدهور الدينار مقابل العملات الأجنبية (محمود تركية/فرانس برس)

تضاعف جرائم غسل الأموال في اليمن

تعز ـ **فخر العزب**

أدت الحرب الدائرة في اليمن منذ أكثر من تسعة أعوام إلى تفشي جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعمليات تدوير الأموال غير المشروعة، وتعدد مصادرها، نتيجة الانقسام السياسي والاقتصادي والمصرفي. وكان تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي عام 2022 قد أفاد بأن حجم الأموال المغسولة خلال فترة الحرب في اليمن تتجاوز 30 مليار دولار، وهو رقم يعادل موازنة اليمن لثلاثة أعوام في الظروف الطبيعية».

وحسب التقرير فهناك «طرق عدة لممارسة غسل الأموال عبر مصادرة أموال وأصول الأفراد والكيانات المعارضين، وتلقي التمويل من مصادر خارج الحدود، والانخراط في تجارة السوق السوداء، وفرض رسوم غير قانونية على استيراد الوقود وعلى أنشطة أخرى، والتهريب، والتزوير، والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأوراق النقدية والتحف والآثار، وتحصيل الزكاة والإيرادات غير الضريبية، وتحصيل الإيرادات والرسوم الجمركية».

في السياق أتهم مراقبو العقوبات بالأمم المتحدة، في عام 2019، حكومة اليمن بغسل الأموال والفساد «مما أثر سلباً في وصول إمدادات غذائية كافية»، وقالوا إن الحوثيين استغلوا ما لا يقل عن 1,8 مليار دولار من إيرادات الدولة في 2019 في تمويل المجهود الحربي.

مخالفات البنك المركزي

وقال المراقبون إن السعودية أودعت مليارَي دولار لدى البنك المركزي اليمني في يناير/ كانون الثاني 2018 في إطار برنامج للتنمية وإعادة الإعمار. وكان المقصود أن يمول هذا المبلغ خطاً ائتمانياً لشراء سلع مثل الأرز والسكر والحليب والدقيق لتعزيز الأمن الغذائي، ومن أجل استقرار أسعار تلك السلع محلياً.

لكن تحقيق الأمم المتحدة اكتشف أن البنك المركزي في اليمن خالف قواعد تغيير العملات وتلاعب في سوق العملة «وغسل جزءاً كبيراً من الوديعة السعودية بمخطط معقد لغسل الأموال» أدر على تجار مكاسب بلغت قيمتها نحو 423 مليون دولار.

وقال المراقبون إنهم يعتبرون ذلك «عملاً من أعمال غسل الأموال والفساد» ارتكبته مؤسسات حكومية، وهي في هذه الحالة البنك المركزي اليمني، وحكومة اليمن، بالتواطؤ مع رجال أعمال وشخصيات سياسية في مواقع مهمة لصالح مجموعة مختارة من التجار ورجال الأعمال تتمتع بامتيازات خاصة». كما تتهم الحكومة اليمنية، وفق تقارير دولية، بالفساد وغسل الأموال بطريقة منظمة، وقد اتهم تقرير لجنة الخبراء الحكومة اليمنية وبنكها المركزي ومجموعة من التجار المختارين بالفساد وغسل الأموال عند استعمال الوديعة السعودية، وبحسب التقرير الصادر عام 2021 فقد نفت حكومة اليمن خطة لتحويل أموال من الوديعة السعودية».

موظف في البنك المركزي بصنعاء (Getty)

نهب الحوثيين الأموال

اتهم فريق الخبراء الدوليين، التابع للجنة العقوبات الدولية المعنية باليمن، الحوثيين بـ«السيطرة على معظم الاقتصاد الوطني»، وتقدر الأموال التي حصلت عليها الجماعة خلال عام 2019 فقط عن طريق القنوات والآليات التي أنشأوها بـ1,039 مليار ريال، أي ما يعادل 4 ملايين دولار، كما استولوا على الإيرادات غير الضريبية لشركات الاتصالات، والتي قدرت بـ265 مليون دولار خلال الفترة من ديسمبر/ كانون الثاني 2016 حتى أغسطس/ آب 2017.

السودان: الحرب بيئة خصبة لنهب الأموال

أدت الحرب المتواصلة في السودان إلى تدمير عدد كبير من المصارف، كما حولت البلاد إلى بيئة خصبة لناهبي الأموال

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

زادت معاناة القطاع المصرفي السوداني في ظل تواصل الحرب منذ منتصف شهر إبريل/ نيسان من العام الماضي، الأمر الذي سهّل على الميليشيات وعصابات الفساد نهب المالية التي يعبئها القطاع، ومن يتحكم في أداء هذه الموارد وتوزيعها؟

وأضاف دليل أن معاناة المصارف السودانية المصارف الحكومية والتجارية البالغ عددها 39 مصرفاً، والتي تقدر بـ45 تريليون جنيه، وفقدان جزء كبير من قيمة العملة الوطنية، وفق بيانات رسمية.

واتهم الجيش السوداني في بيان أصدره سابقاً قوات الدعم السريع باتباع ما وصفه بـ«سياسة الأرض المحروقة»، وذلك من خلال حرق ونهب المزيد من المصارف والمحال التجارية واللجوء للتخريب.

وفي هذا السياق، يقول الخبير المصرفي وليد دليل لـ«العربي الجديد» إن القطاع المصرفي من أكثر المتضررين من الحرب المتواصلة، مشيراً إلى الحاجة الماسة خلال الفترة المقبلة لتغيير هيكل القطاع المصرفي في السودان من ناحية حقوق التملك والتحكم في الموارد المالية التي يعبئها القطاع، ومن يتحكم في أداء هذه الموارد وتوزيعها؟

وأضاف دليل أن معاناة المصارف السودانية لم تكن وليدة الحرب والمرحلة الراهنة فقط، بل إن معظم المصارف السودانية واجهت خلال فترة نظام الرئيس الأسبق عمر البشير الذي حكم البلاد 30 عاماً، عمليات فساد مقنن ومرتب.

وأضاف: «من المعروف أن أي عملية تمويل من المصارف، تتم بموجب شروط محددة ولمدة زمنية معينة، لكن كانت هناك تجاوزات تحدث عند منح التمويل، وكذلك تسهيل في إجراءات السداد، إذ يحصل المتعثر على مساعدة نافذين داخل هذه المصارف، دون تطبيق القانون، وهو ما أوصل القطاع إلى هذه المرحلة من التدني».

> إغلاق نحو 70% من فروع البنوك بالعاصمة الخرطوم والولايات

كما أن غالبية المصارف السودانية غير ملتزمة بالنظام الأساسي، وكذلك غير مستوفية كفاية رأس المال، وظل بنك السودان المركزي يمدد لها فترة السماح لتوفيق أوضاعها، حسب الخبير المصرفي.

وزادت معاناة القطاع المصرفي مع استخدام المتصارعين لبعض المصارف والشركات من أجل دعمها في العمليات الحربية.

وفي هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة الأميركية في وقت سابق عقوبات على مصرف وشركتين بتهمة تقديم تمويل لطرفي النزاع في السودان. وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، أنها ستجمّد أصول «بنك الخليج» وتجرّم أي تعاملات معه في الولايات المتحدة، نظراً لأنه لعب دوراً «أساسياً» في تمويل قوات الدعم السريع.

وذكرت الوزارة أن هذا المصرف حصل على 50 مليون دولار من بنك السودان المركزي مباشرة، قبل اندلاع الحرب في إبريل/نيسان الماضي بين قوات الدعم السريع والجيش.

كما تشهد مصارف السودان مشاكل عدة بسبب الحرب المستعرة منذ أكثر من عام، أبرزها إغلاق ما يربو عن 70% من فروعها العاملة بالعاصمة الخرطوم والولايات وصعوبة استرداد الكم الهائل من القروض بمختلف أنواعها التي منحتها لعملائها خلال فترة ما قبل الحرب.

الخبير الاقتصادي الفاتح عثمان يقول لـ«العربي الجديد» إن القطاع المصرفي في السودان لا يتمتع باستقلالية كبيرة بل يخضع لتوجيهات بنك السودان المركزي في كافة عملياته وسياساته.

مال وسياسة

انتقل عدد كبير من الموظفين التكنولوجيين في إسرائيل للمشاركة في الحرب على غزة، ما قلص القوى العاملة في الشركات المحلية والعالمية العاملة هناك، فيما تعتبر التكنولوجيا الفائقة قاطرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي

مجندون لا موظفون

التكنولوجيا الفائقة تورط الاقتصاد الإسرائيلي

للحن ـ **رشا أبو زكي**

القلق يتصاعد في محرك النمو داخل الاقتصاد الإسرائيلي، إذ إن الاستثمارات في التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية تنحسر، والشركات الدولية تعيد النظر بقراراتها في الدخول إلى سوق دائمة الاضطراب، وفي توظيف أشخاص يتركونها بغفلة للمشاركة في الحرب، فيما تتناقص التمويلات التي تجمعها الصناديق الاستثمارية لصالح إسرائيل، ويختار حتى الإسرائيليون أسواقاً أخرى لحماية استثماراتهم.

وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن أكثر من 20% من جنود الاحتياط الذين يشاركون في الحرب على غزة هم موظفون في مجال التكنولوجيا الفائقة، وهناك حالات مثل شركات الأمن السيبراني تم فيها استدعاء 13 من أصل 15 موظفاً للتجنيد بجيش الاحتلال، وقد أدى غيابهم لعدة أشهر إلى تعقيد إدارة العديد من الشركات الناشئة بشكل كبير. ولتجنب الاضطرار إلى إلغاء العمليات أو تقويض تطورها، قامت المزيد من الشركات بتسريح موظفيها الإسرائيليين لتوظيف أجانب. وأشار تقرير هيئة الابتكار الإسرائيلية في يونيو/ حزيران الماضي إلى أن هناك ما يقرب من 9200 شركة للتكنولوجيا الفائقة تعمل في إسرائيل، ومع اندلاع الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ترك نحو 28 ألف عامل في مجال التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية وظائفهم للانضمام إلى الجيش بصفة جنود احتياط، 60% منهم من عمال البحث والتطوير. وكما هو متوقع، كلما ارتفعت نسبة موظفي الشركة الذين يخدمون في الاحتياط، زاد الضرر الذي لحق بها.

تأتي المؤشرات السلبية الكبيرة في قطاع التكنولوجيا الفائقة في الوقت الذي يمثل القطاع أهمية بالغة للاقتصاد هناك، حيث استحوذ القطاع في عام 2023 على نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل و53% من الصادرات بما قيمته 73,5 مليار دولار، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن تقرير هيئة الابتكار.

هذا الواقع الذي يظهر مدى هشاشة المحرك الحاسم للاقتصاد الإسرائيلي، يدعمه تقرير موقع «كالكاليست» الإسرائيلي الذي يشير إلى أن الشركات الناشئة في إسرائيل تواجه واقعًا شبه مستحيل منذ بدء الحرب، بعدما تأثرت بشدة عندما تم إرسال موظفيها، ومن بينهم كبار المسؤولين، إلى الاحتياط، ولا يزال بعضهم يتم تجنيدهم بشكل متقطع. وفي الوقت نفسه، بدأ العملاء من الخارج يعبرون عن قلقهم بشأن استقرار إسرائيل، إلى حدّ الخوف من استمرار وجودها، ما أثر على المعاملات وشروط الدفع. ويطالب المستثمرون الآن بخطط مفصلة لاستمرارية الأعمال في حال حدوث أي مشكلة. ويؤدي هذا المطلب بالعديد من الشركات إلى نقل أجزاء كبيرة من عملياتها إلى خارج إسرائيل. يقول بن باستر ناك، الرئيس التنفيذي ومالك مجموعة آمان، لـ«كالكاليست»: «شهدت الشركات الناشئة بشكل خاص والتي لديها معالم وتواريخ تسليم، توظيف عدد كبير من العمال في الاحتياطيات، لأن جزءًا كبيرًا من هؤلاء السكان مؤهلون للتجنيد وتمت تعبئتهم بحيث اشتدت الحاجة إلى العمل في الخارج بشكل أكبر. في كثير من الأحيان يكون الالتزام بالمواعيد النهائية شرطًا للحصول على المزيد من الأموال، ولهذا السبب تتجه الشركات الناشئة إلى الأنشطة خارج إسرائيل، وفي رأيي سيستمر هذا التوجه حتى بعد الحرب».

ويحسب قوله، فإن تكاليف رواتب توظيف العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية في الخارج أقل بكثير مما هي عليه في إسرائيل، بينما في صربيا أقل بنسبة 40% تقريبًا وفي بولندا والبرتغال أقل بنسبة 20% تقريبًا. في ما يتعلق بنوع الموظفين والنشاط الذي تترغب الشركات الإسرائيلية في نقله إلى الخارج، لا توجد خاصية تكنولوجية معينة، وما تغير هو أن المزيد من الشركات تعيّن فرقًا كاملة، بما في ذلك قادة الفرق وأفراد المنتجات والمهندسون المعماريون من الموظفين غير الإسرائيليين.

إذ «واجه العديد من العملاء حالة من غياب القيادة، لأن المديرين وقادة الفريق جميعهم كانوا في الحرب، وتم تجنيدهم في الاحتياط، لذلك بدأوا في تعيين قائد فريق محلي خارج إسرائيل بحيث تكون الفرق في الخارج مستقلة ذاتيًا»، بحسب ما قال لـ«كالكاليست» رامي ناحوم، أحد مؤسسي شركة AppGreat، التي تزود شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية بخدمات الاستعانة بمصادر خارجية في أوروبا الشرقية، وخاصة في رومانيا وبلغاريا.

ونشرت شركة IVC الإسرائيلية المتخصصة في مجال مصادر البيانات والمعلومات التجارية التقديرات الأولى للربع الثالث من عام 2024 والتي بموجبها جمعت شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية 938 مليون دولار فقط في 61 صفقة، وهذا هو أقل رأس مال تم جمعه منذ سبع سنوات، منذ الربع الثالث من عام 2017، وأقل عدد من المعاملات في العقد الماضي. وهذا يمثل انخفاضًا بنسبة 70% مقارنة بالربع السابق وأكثر من 51% مقارنة بالربع الأول من عام 2024.

أما بالنسبة لعدد الصفقات فالصورة أكثر إثارة للقلق، حيث تم تسجيل انخفاض بنسبة 58% مقارنة بالربع السابق وبنسبة الثلث مقارنة بالربع الأخير من عام 2023. وهذا يعني أن الاتجاه الهبوطي الذي بدأ قبل ثلاث سنوات يزداد سوءا. في نهاية الأسبوع الماضي، أعلن في الهند أن شركة تاور الإسرائيلية لصناعة الرقائق ستبني مصنعًا جديدًا للرقائق في الدولة البعيدة باستثمار قدره عشرة مليارات دولار بالتعاون مع مجموعة أداني، وذلك بدلاً من إنشاء المصنع في إسرائيل. كما انخفضت أسهم Mobileye بنسبة 8% في تعاملات وول ستريت، يوم الجمعة، بعد تقارير في الولايات المتحدة تفيد بأن شركة Intel تخطط لبيع 88% من أسهمها في الشركة المصنعة لأنظمة المركبات ذاتية القيادة ومقرها القدس المحتلة.

كما جمد بنك جنرالي الإيطالي العملاق مشروعه المشترك مع شركة ون زيرو الإسرائيلية لإنشاء بنك رقمي في إيطاليا، وقُدِّر الاستثمار الأولي بما بين 40 و50 مليون دولار، فيما كان من المقرر أن يبدأ المشروع في منتصف عام 2024. وفي رسالة إلى الموظفين، أكدت ون زيرو أن هذا مجرد تأخير مؤقت حتى يستقر الوضع الأمني. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن هناك فرصة ضئيلة لأن يتم إطلاق المشروع في النهاية. ويكشف تقرير جديد عن صورة قاتمة لصناديق رأس المال الاستثماري الإسرائيلية، التي تعد أساسية في رفد التمويلات في شركات التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية. إذ وفقاً لتقرير شركة IVC-Gornicki-KPMG، فإن الاتجاه التنازلي في جمع رأس المال لصناديق رأس المال الاستثماري الإسرائيلية الذي بدأ في عام 2023 لا يزال مستمرًا في النصف الأول من عام 2024، حيث جمعت عشرة صناديق إسرائيلية فقط 554 مليون دولار لصناديق جديدة، وإذا استمرت الوتيرة حتى نهاية العام، سيكون هذا واحداً من أسوأ الأعوام في تاريخ الصناعة. وصُنفت سبعة صناديق إسرائيلية لرأس المال الاستثماري بأنها الصناديق الأكثر نشاطا في النصف الأول من عام 2024، لكن معظمها صناديق صغيرة تستثمر مئات الآلاف من الدولارات الفردية في كل شركة. ويظهر التقرير أيضا أنه في النصف الأول من عام 2024، شارك المستثمرون المؤسسون الإسرائيليون في 13 جولة لجمع رأس المال بمبلغ إجمالي قدره 40 مليون دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام 2020، بانخفاض كبير مقارنة بـ158 مليون دولار و40 جولة في عام 2023.

وفي السياق، يستمر القلق في شركة إنتل في إسرائيل. فهذه الشركة تعتبر الأب الروحي للنمو التكنولوجي في إسرائيل، حيث كانت أول شركة تدخل هذا السوق باستثمارات واسعة في العام 1974. وتستعد الشركة للمرحلة التالية وهي تسريح العمال. وبحسب التقديرات، فإن الشركة ستضطر إلى تسريح عدد كبير سيراوح بين عدة مئات من الموظفين وقد يصل إلى أكثر من 1000 موظف. وتعد عمليات تسريح العمال جزءًا من عملية تقليص واسعة النطاق تقوم بها شركة Intel في جميع أنحاء العالم بهدف توفير حوالي عشرة مليارات دولار من المدخرات التي ستشمل أيضًا تسريح العمال وتقاعد ما يقرب من 15000 موظف.

التكنولوجيا جزء من الأدوات الحربية الإسرائيلية (Getty)

20% من جنود الاحتياط في الحرب موظفون تكنولوجيون

وقف مشروع «إنتل»

قررت شركة إنتل في يونيو/ حزيران الماضي، تجميد بناء مصنعها الجديد في مستعمرة كريات غات التي تبتعد 45 كيلومترا عن غزة، بعدما جرى الإعلان عن المشروع رسميا في ديسمبر/كانون الأول، باستثمار قدره 25 مليار دولار، وفي جزء من الائتلاف مع إسرائيل، بشأن توسيع المصنع فيها، كان من المفترض أن تحصل الشركة على حوافز بقيمة 3,2 مليارات شيكل، في المقابل تلتزم بشراء منتجات وخدمات تصل قيمتها إلى 60 مليار شيكل من الموردين الإسرائيليين خلال العقد المقبل.

رؤية

يكاد المريب في مصر والسعودية أن يقول خذوني

شريف عثمان

عانت نيجيريا، وهي واحدة من أكبر الدول الإفريقية من حيث الموارد الطبيعية، لسنوات طويلة، فساد حكوماتها وسوء الإدارة، وكان من بين القضايا الأكثر شهرة في البلاد واحدة تتعلق بصفقات الغاز والنفط بين الحكومة النيجيرية وشركات أجنبية، وهي قضية صفقة حقول النفط المعروفة باسم صفقة OPL 245. بدأت أحداث هذه القضية في عام 2011، حين باعت الحكومة النيجيرية حقوق استغلال حقل النفط البحري OPL 245، الذي يُعد واحداً من أكبر حقول النفط في نيجيريا، لشركتي «إيني» الإيطالية و«رويال داتش شل» الهولندية مقابل 1,3 مليار دولار. وقتها ظهرت اتهامات بأن معظم الأموال المدفوعة لم تدخل الخزانة العامة النيجيرية، بل ذهبت إلى حسابات خاصة لمسؤولين نيجيريين وشخصيات نافذة في الحكومة، ومن بينهم وزير النفط السابق، دان إتيتي.

اتهمت السلطات الإيطالية الشركتين «إيني» و«رويال داتش شل» بدفع رشاوى لمسؤولين نيجيريين من أجل الحصول على حقوق الحقل النفطي بشروط تفضيلية، كما وُجّهت اتهامات إلى عدد من التنفيذيين في الشركتين بالتورط في عمليات فساد وغسل أموال. اللافت في هذه القصة كان تحصين الصفقة بقوانين واتفاقيات معقدة، بهدف تصعيب إلغائها أو مراجعتها على أي حكومة جديدة، لضمان استمرار الأرباح للشركات الأجنبية والمسؤولين الفاسدين الذين أبرموا الصفقة.

ولكن بعد سقوط الحكومة التي وقعت على هذه الاتفاقيات، ظهرت تفاصيل هذه الفضيحة إلى العلن، إذ تولت حكومة جديدة السلطة عام 2015، بقيادة الرئيس محمد بخاري، وتعهدت بـ«محاربة الفساد في البلاد». وبدأت الحكومة الجديدة على الفور بفتح ملفات الصفقات الفاسدة، وشُكّلت لجان تحقيق ورفعت قضايا دولية ضد الشركات المتورطة.

في مارس 2021، وبعد تحقيقات ومحاكمات استمرت لسنوات، أصدرت محكمة في ميلانو بإيطاليا حكمًا ببراءة الشركتين «إيني» و«رويال داتش شل» من التهم الموجهة إليهما. وأعلنت أن الأدلة المقدمة لم تكن كافية لإثبات ارتكاب جرائم فساد من قبل الشركات أو مسؤوليها. وأكدت المحكمة الإيطالية أن العقود أُبرمت بطريقة قانونية ولم يتم انتهاك القوانين الإيطالية.

ورغم إنهاء القضية في إيطاليا، استمرت التحقيقات في نيجيريا، وأسفرت عن تجميد أموال وفرض عقوبات على عدد من المسؤولين السابقين. كما أُلغيت الصفقات التي تبين أنها تمت بطريقة غير قانونية أو بشروط مجحفة ضد مصالح نيجيريا. مثلت القضية نقطة تحول في جهود مكافحة الفساد في البلاد، وأظهرت كيف يمكن للشعب والحكومة مواجهة الفساد، واستعادة بعض حقوق البلاد المنهوبة، في ظل ظروف دولية معقدة.

تذكرت هذه القضية مع قراءتي ما نشرته وسائل إعلام عربية يوم الاثنين عن عزم الحكومة المصرية توقيع ما أطلق عليه «اتفاقية حماية الاستثمارات» مع السعودية، خلال أيام. وقالت وسائل الإعلام إن مصر تعتزم التوقيع على هذه الاتفاقيات أولوية قصوى و«شغلها الشاغل» في الوقت الحالي، وفقاً لما أعلنه وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حسن الخطيب.

وتشمل اتفاقيات حماية الاستثمارات المزمع توقيعها مع السعودية بعض البنود الخاصة بالالتزام بتوفير معاملة «منصفة وعادلة» للاستثمارات، وتخفيف الصفقات المتعلقة بإنشاء الاستثمارات وتوسيعها وصيانتها، إلا أنها تستهدف أيضاً ضمان حماية الاستثمارات في حالات الحرب أو النزاع أو الثورات أو الطوارئ والاضطرابات. وقالت الحكومة المصرية إن الاتفاقيات تتضمن أيضاً حماية الاستثمارات من أي إجراءات تمس ملكيتها أو تجرد المستثمرين من حقوقهم بشكل كلياً أو جزئياً، وتمنع تأميم الأصول أو نزع الملكية أو وضعها تحت سيطرة أشخاص أو جهات أخرى.

وأكد وزير الاستثمار المصري أن بلاده تعمل على حل أي مشكلات تواجه الاستثمارات السعودية في مصر لفتح صفحة جديدة مع المملكة، وكان الصفحة السابقة كان فيها ما يشير إلى تجني مصر، التي تنازلت عن جزيرتي تيران وصنافير، ووضعت كل قوتها الناعمة، طوع الـ«تركي»، وباعت الأراضي والشركات للحليف السعودي.

اتفاقيات حماية الاستثمارات ليست جديدة، وسبق لمصر أن وقعتها في فترات سابقة، ويقال إن مصر وقعت نحو 37 اتفاقية لحماية الاستثمارات مع دول مختلفة. هذا أمر مفهوم، ومتوقع، ويمكن أن يكون مرغوباً فيه لو كانت تلك الاتفاقيات تكتب للحفاظ على حقوق المصريين كما تحافظ على حقوق المستثمرين الأجانب، بمن فيهم القادمين من منطقة الخليج العربي.

في عام 1992، وقعت مصر اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار مع الولايات المتحدة لتوفير الحماية للمستثمرين الأميركيين في مصر والعكس، الأمر الذي عزز تدفق الاستثمارات بين البلدين. وفي عام 2005، وقعت مصر وألمانيا اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، بهدف توفير الحماية القانونية للمستثمرين من كلا البلدين.

ووقعت مصر على العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بهدف جميعها إلى تعزيز وحماية الاستثمارات بين الجانبين. أيضاً وقعت مصر اتفاقيات مشابهة مع العديد من الدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي وحماية الاستثمارات المتبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت مصر اتفاقيات لحماية الاستثمارات مع العديد من الدول الأخرى حول العالم مثل الصين والهند واليابان وكندا وأستراليا.

وساهمت أغلب هذه الاتفاقيات في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما عزز النمو الاقتصادي وساهم في تطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل في مصر، على مدار العقود السابقة، حتى لو سلمنا بأنها لم تصل إلى التوقعات.

ضمنت هذه الاتفاقيات للمستثمرين بيئة قانونية مستقرة وحمت حقوقهم في حالات النزاع أو التغيير في السياسات الاقتصادية، إلا أن أيًا منها، على حد علمي، لم يتحدث عن حماية الاستثمارات في حالة قيام ثورات أو تعرض البلاد لاضطرابات سياسية وأمنية، الأمر الذي يجعل وضع ذلك البند «الشاذ» في الاتفاقيات الجديدة أمراً لافتاً، حيث ينقل رسالة مفادها أن المريب فعلاً، سواء في السعودية أو مصر، يكاد أن يقول خذوني!

الرسوم الجمركية المرتفعة ستضرب الدول الأكثر فقراً

تعاظم المخاوف الدولية من توجهات دونالد ترامب لفرض رسوم جمركية واسعة حال وصوله إلى البيت الأبيض

نيويورك ـ **العربي الجديد**

توقعت منظمة التجارة العالمية أن تضرب الرسوم الجمركية المرتفعة الدول الأكثر فقراً بشدة، ومن غير المرجح أن تحمي الوظائف، محذرة من تداعيات الأمر على الكثير من البلدان، ودعت إلى فترة من «إعادة العولمة». وأشارت المنظمة في تقريرها السنوي لعام 2024، نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، إلى أن الحواجز أمام التجارة تتزايد، لافتة إلى الرسوم الجمركية واسعة النطاق التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في عام 2018 وقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي قبل عامين، مع الإجراءات الأخيرة بما في ذلك التدابير الأميركية والأوروبية التي تستهدف السيارات الكهربائية المصنوعة في الصين. وتعهد ترامب، الذي يسعى إلى الوصول إلى البيت الأبيض مجدداً عبر الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، إلى زيادة التعريفات الجمركية على السلع الواردة إلى الولايات المتحدة بشكل حاد، خاصة على الدول التي تسعى نحو التخلي عن الدولار في تجارتها الخارجية. وقال المرشح الرئاسي الجمهوري في تجمع حاشد في ولاية ويسكونسن الأميركية قبل أيام: «ابتعادك عن الدولار يعني أنك لن تتعامل تجارياً مع الولايات المتحدة لأننا سنفرض تعريفات جمركية بنسبة 100% على سلعك». وجاءت كلمات ترامب بعد أشهر من المناقشات التي جمعته ومستشاريه الاقتصاديين لتحري طرق معاقبة الحلفاء أو الخصوم الذين يسعون إلى خلق أدوات جديدة تسمح لهم بالمشاركة في عمليات التجارة الدولية والتسوية بعملات أخرى غير الدولار. وأضاف ترامب، الذي تبنى خلال فترة رئاسته سياسات حمائية، أن الدولار كان «تحت حصار كبير» لمدة ثماني سنوات.

وتتخوف منظمة التجارة العالمية من انعكاس سياسة الرسوم الجمركية المتبادلة سلباً على التجارة الحرة التي كان لها «دور في خفض الفقر وعدم المساواة في الدخل» في سنوات ماضية. وفي الفترة ما بين 1995 و2022، قدرت المنظمة حصة الاقتصادات الفقيرة ومتوسطة الدخل في التجارة العالمية بنحو 38% مقابل 21%، فيما تضاعفت حصة التجارة بين تلك الاقتصادات أربع مرات تقريباً، لترتفع إلى 19% في عام 2021 من 5% في عام 1995. وقالت إنهُ خلال تلك الفترة، تضاعف دخل الفرد في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل ثلاث مرات.

وقال رالف أوسا، كبير خبراء الاقتصاد في المنظمة: «هذه أوقات عصيبة للعولمة». ووفق منظمة التجارة العالمية، فإن زيادة الحواجز أمام التجارة ستضر بالدول الفقيرة أكثر من غيرها، لأنها تعتمد على الاستثمار الأجنبي والتجارة التي يولدها للوصول إلى تكنولوجيا أفضل. وذكرت أن «استمرار تفتت الاقتصاد العالمي تحت الضغوط الجيوسياسية من شأنه أن يؤثر على الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، والتي هي أبعد ما تكون عن الحدود التكنولوجية وتعتمد على الوصول إلى الأسواق الأجنبية لتحقيق النمو المستدام».

على النقيض من رواية منظمة التجارة العالمية أن الحماية ساعدت في تقليص الفجوة في الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة، يؤكد بعض خبراء الاقتصاد، وفق «وول ستريت جورنال»، أنها أدت إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان.

واقرت منظمة التجارة العالمية بأن بعض الناس في البلدان الغنية فقدوا وظائفهم أو شعروا بالتخلف عن الركب خلال فترة العولمة التي ترغب في إحيائها، لكنها زعمت أن الحواجز أمام التجارة هي الطريقة الخاطئة لمحاولة إصلاح هذه المشاكل، ويمكن أن تجبر في كثير من الأحيان بعض العمال على فقدان وظائفهم حتى يتمكن آخرون من الاحتفاظ بوظائفهم.

وقالت المديرة العامة للمنظمة نغوزي أوكونجو إيويالا إن «تقييد التجارة عادة ما يكون وسيلة مكلفة لحماية الوظائف لمجموعات محددة داخل المجتمع، ويمكن أن يرفع تكاليف الإنتاج، فيما يدعو إلى الانتقام المكلف من الشركاء التجاريين الساخطين». وبدلاً من رفع الحواجز، قالت منظمة التجارة العالمية إن الحكومات يجب أن تساعد العمال على اكتساب مهارات جديدة مطلوبة بشدة، وتسهيل انتقالهم إلى مواقع يتم فيها خلق وظائف جديدة. وفي السياق قال أوسا: «إذا كنت تريد المساعدة، فإن النهج الأكثر إيجابية هو مساعدة العمال على التحرك نحو الفرصة».

ترامب تعهد بفرض رسوم بنسبة 100% على الدول التي تبتعد عن الدولار

ترامب في فعالية انتخابية في ولاية ويسكونسن، 7 سبتمبر/أيلول 2024 (Getty)

غرامات ضخمة على آبل وغوغل

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تعرضت شركتا «آبل» و«غوغل» لضربتين ماليتين في أوروبا، بعد أن حكم القضاء الأوروبي بشكل نهائي، أمس الثلاثاء، لصالح المفوضية الأوروبية ضد الشركتين، في قضيتين يُتنازع فيهما منذ وقت طويل وتنطويان على عواقب مالية ضخمة.

فقد أمرت محكمة العدل الأوروبية «آبل» بسداد 13 مليار دولار من المستحقات الضريبية لأيرلندا بسبب استفادتها من مزايا لا موجب لها. وفي حكم منفصل، أكدت المحكمة، ومقرها في لوكسمبورغ، فرض غرامة قدرها 2,4 مليار دولار على غوغل، بسبب ممارساتها المنافية لقواعد المنافسة. واعربت المجموعتان على الفور عن «خيبة أملهما» في بيانين منفصلين، في حين رحبت مفوضة المنافسة الأوروبية مارغريت فيستاغر بالقرار، معتبرة أنه «انتصار كبير للمواطنين الأوروبيين». وقالت في مؤتمر صحافي في بروكسل «إنه انتصار للمفوضية (الأوروبية)، وهو أيضاً انتصار لتكافؤ الفرص والعدالة الضريبية». تعود قضية «آبل» إلى عام 2016 عندما أمرت بروكسل الشركة المصنعة لجهاز آيفون الشهير بدفع تعويض لأيرلندا تبلغ قيمته 13 مليار يورو. ويعادل هذا المبلغ الأرباح التي حصلت عليها الشركة بفضل المعاملة التفضيلية الممنوحة لها بين 2003 و2014. وترى المفوضية الأوروبية أن فرع الشركة في أيرلندا قام بتسديد ضرائب على أرباحها مع معدل ضئيل للغاية «يراوح من 1% في عام 2003 إلى 0,005% في عام 2014». في البداية، الغت المحكمة الأوروبية قرار المفوضية الأوروبية في عام 2020. واستأنفت المفوضية القرار. وأمس، أوضحت في بيان أنها تؤيد قرار المفوضية الأوروبية لعام 2016 بأن أيرلندا منحت شركة آبل مساعدة غير قانونية، ويتعيّن على هذه الدولة استعادتها. ولطالما قالت شركة آبل إنّها لم تحظ بأي معاملة تفضيلية. وردت الشركة على القرار بالقول «كان دخلنا خاضعاً للضريبة في الولايات المتحدة». وأضافت «هذه القضية لم تكن تتعلق قط بحجم الضرائب التي ندفعها بل بالحكومة التي يجب أن نسددها لها. نحن ندفع دائماً جميع الضرائب المستحقة علينا». وأكدت الحكومة الأيرلندية في بيان أنها «ستحترم» قرار المحكمة. واعتبرت كيارا بوتاتورو من منظمة أوكسفام غير الحكومية أن «الحكم الثلاثاء يحقق العدالة بعد أكثر من عقد سمحت خلاله أيرلندا لشركة آبل بالتهرب من الضرائب». وفي قضية غوغل، أكد القضاء فرض غرامة قدرها 2,4 مليار يورو في عام 2017 على المجموعة في ماونتن فيو بولاية كاليفورنيا، بتهمة إساءة استخدام «مركزها المهيمن من خلال تفضيل خدمتها لمقارنة أسعار المنتجات». ورد محرك البحث بالإعراب عن «خيبة أمل إزاء قرار المحكمة»، مؤكداً إجراء «تعديلات في عام 2017 لامتثال لقرار المفوضية الأوروبية». وتُتهم شركة غوغل بأنها أضرّت بمنافسيها «بجعلهم غير مرئيين للمستهلكين من خلال تفضيل مقارنة الأسعار عبر Google Shopping. وكانت محكمة الاتحاد الأوروبي التي تقدم إليها عملاق التكنولوجيا بشكوى قد حكمت لصالح المفوضية، في حكم أول صدر في نوفمبر 2021. لكن غوغل طعنت في القرار مطالبة بإلغاء الغرامة. وبدأت القضية في عام 2010 مع فتح بروكسل تحقيقاً في أعقاب شكاوى من المنافسين.

محكمة العدل الأوروبية أمرت «آبل» بسداد 13 مليار دولار لأيرلندا

تيم كوك الرئيس التنفيذي لـ«آبل» خلال فعالية للشركة في مقرها الرئيسي بكاليفورنيا (Getty)